

ورقة تحليلية

خريطة السلاح في إفريقيا: بين سياسات الاستعمار الجديد وتنافس القوى الكبرى

شادي إبراهيم*
12 سبتمبر / أيلول 2021



تعمل الدول الاستعمارية على صناعة بينات صراع في إفريقيا حتى تستثمره في تحقيق مصالحها وهيمنتها وتشجيع بيع السلاح (الجزيرة)

مقدمة

إن خريطة السلاح في إفريقيا خريطة معقدة يتداخل فيها العديد من المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، وتحركها عوامل اقتصادية ومجتمعية وسياسية، فتناول شق واحد من المستويات أو العوامل يخل بالصورة الواقعية ولا يسبر أغوارها. لذلك عندما نتحدث عن خريطة السلاح يجب أن نستحضر ثلاث خرائط ونضعها بجانب بعض حتى نصل لفهم عميق وندرك سلوك الأطراف المؤثرين في الخريطة. الخريطة الأولى هي خريطة الموارد والثروات الخام والطبيعية، والثانية هي الخريطة الديمغرافية التي تظهر عليها تركيبة المجتمعات وتوزيع القبائل والجماعات الإثنية، أما الخريطة الثالثة فتتمثل في الحدود السياسية التي عملت الدول الاستعمارية على رسمها وفق مصالحها الاقتصادية والسياسية.

من خلال هذه الخرائط يمكن أن نفهم طبيعة الصراعات القائمة داخل إفريقيا بوجه عام، وبين الدول والأقاليم المختلفة، فلا تزال الدول الاستعمارية تمارس نفوذًا عاليًا قادرًا على إسقاط الأنظمة وإثارة المشاكل داخل كل دولة عبر توظيف التقاطعات بين تلك الخرائط وإدارة الخلافات بين الدول والمكونات المجتمعية المختلفة من أجل تحقيق أهدافها المتمثلة في سرقة الموارد والثروات الطبيعية وهو أمر لا يتحقق إلا بوجود أنظمة ديكتاتورية فاسدة تفتقد للشرعية وتحتاج دائمًا للاعتراف الدولي ما يدفعها لتوثيق العلاقات مع الدول الاستعمارية عبر التنازل عن الثروات الطبيعية ورهن القرار السياسي لها، وتضع بعض الدول الاستعمارية قواعد عسكرية لها في نقاط استراتيجية في إفريقيا بهدف تحقيق مصالحها الجيوسياسية.

تعمل الدول الاستعمارية والدول الكبرى على تصدير السلاح إلى الدول الإفريقية في عملية تنافسية لبسط النفوذ؛ حيث تستفيد من العائد المالي من بيع السلاح وتشغيل مصانعها وتجربة الأسلحة الجديدة التي تنتجها، بالإضافة إلى مكاسب الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، والجماعات المسلحة المختلفة سواء المتمردين والمترزقة. وتحرص الدول الاستعمارية على استمرار حالة الفوضى والقتال حتى تستطيع ممارسة نفوذها عبر تبني سياسات أمنية بحتة. ورغم تنامي العديد من الأزمات التي انعكست نتائجها على الاتحاد الأوروبي والغرب مثل قضية الهجرة إلا أن عددًا من دول الاتحاد مثل فرنسا لا تزال تتبع تلك السياسة، وتتصدر فرنسا مع كل من

روسيا وأميركا والصين صادرات السلاح لإفريقيا، وتختلف كل دولة في طبيعة سياساتها التي تتبعها؛ حيث تميل بعض الدول كفرنسا إلى اتباع سياسات أمنية بينما تميل الصين إلى اتباع سياسات اقتصادية.

نظرة حول حجم تجارة السلاح في إفريقيا

أولاً: تصاعد حجم الإنفاق العسكري

يُقدَّر حجم الإنفاق العسكري في إفريقيا بنحو 43.2 مليار دولار في عام 2020، بزيادة قدرها 5.1 في المئة عن عام 2019 وأعلى بنسبة 11 في المئة عن عام 2011. وشهدت دول شمال إفريقيا ارتفاعاً في الإنفاق العسكري بنسبة 6.4 في المئة في عام 2020 إلى 24.7 مليار دولار. ورغم الأزمات الاقتصادية الناجمة عن انتشار فيروس كورونا، احتلت إفريقيا المركز الأول من حيث ارتفاع نسبة الإنفاق العسكري عام 2020 حيث بلغ 5.1 في المئة، فيما جاءت أوروبا ثانية بنسبة 4 في المئة، والأميركتان بنسبة 3.9 في المئة، وآسيا وأوقيانوسيا بنسبة 2.5 في المئة(1).

هناك عدة مستويات من الصراعات داخل إفريقيا: مستوى أول يمكن أن نعرّفه بأنه المستوى الذي يشهد توترات وصراعات بين الدول، ويتمحور حول خلافات حدودية كما هي الحال بين الجزائر و المغرب؛ حيث يعد ملف الصحراء الغربية وجبهة البوليساريو أحد الملفات الشائكة بين الدولتين، وقد بلغ الإنفاق العسكري في الجزائر نحو 9.7 مليارات دولار في عام 2020، وهو أقل بنسبة 3.4 في المئة مما كان عليه في عام 2019، لكنه ظل إلى حدٍ بعيد الأكبر في إفريقيا، أما في المغرب فقد بلغ حجم الإنفاق العسكري، عام 2020، نحو 4.8 مليارات دولار بزيادة 29 في المئة عن عام 2019 وبنسبة 54 في المئة عن عام 2011.

فيما تتصاعد أيضاً خلافات على استخدام الموارد كما هي الحال في أزمة سد النهضة بين مصر والسودان من جهة وإثيوبيا من جهة أخرى، وهو ما يدفع دول الإقليم إلى التنافس على شراء السلاح. ورغم قلة الشفافية بشأن ميزانية الدفاع في مصر، إلا أن حجم الإنفاق النهائي على الدفاع يُقدَّر بنحو 66 مليار جنيه مصري، أي ما يعادل 4.1 مليارات دولار في 2020 أي ارتفاعاً بـ18 في المئة عن 2019 التي بلغت فيها نسبة الإنفاق 59 مليار جنيه مصري، أي 3.35 مليارات دولار في عام 2019 و2.9 مليار دولار في عام 2018، وهي أرقام منفصلة عن مخصصات التمويل العسكري الخارجية التي تحصل عليها مصر من اتفاقية كامب ديفيد والبالغة 1.3 مليار دولار، أي إن إجمالي الإنفاق الدفاعي وصل إلى 5.4 مليارات دولار(2). وفي المقابل، رفعت إثيوبيا إنفاقها العسكري من 287 مليون دولار قبل عام 2013 إلى 519 مليون دولار في عام 2019(3)، رغم التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها الدولتان.

أما المستوى الثاني من الصراعات فيتمثل في الحروب غير النظامية أو الحروب غير المتكافئة التي تكون بين الجيوش النظامية ضد الجماعات المسلحة سواء متمردون داخل الدولة أو تنظيمات عابرة للحدود، وتتصدر منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من حيث الإنفاق العسكري هذا المستوى؛ حيث بلغ حجم الإنفاق العسكري 18.5 مليار دولار عام 2020 وهو أعلى بنسبة 3.4 في المئة مما كان عليه عام 2019، وأقل بنسبة 13 في المئة مما كان عليه عام 2011. فيما خصصت نيجيريا 2.6 مليار دولار لجيشها عام 2020، بزيادة قدرها 29 في المئة مقارنة بعام 2019 من أجل مواجهة تنظيم بوكو حرام وغيره من الجماعات المتمردة.

ثانياً: الصادرات العسكرية

تحتل روسيا المرتبة الأولى عالمياً في تصدير السلاح إلى إفريقيا؛ حيث بلغ حجم صادرات السلاح أكثر من 15 مليار دولار عام 2019، وهي زيادة أكثر من الضعف بالمقارنة مع عام 2000 حين بلغت الصادرات 7 مليارات دولار. فيما تحتل فرنسا المرتبة الثانية بنحو 8 مليارات دولار خلال عام 2019 وهي زيادة تصل لقراءة الضعف أيضاً بالمقارنة مع صادراتها في عام 2000 التي

كانت تبلغ نحو 4 مليارات دولار. وتأتي أميركا الثالثة بوتيرة شبه ثابتة بمبيعات تصل إلى 4 و5 مليارات دولار سنويًا، تعقبها الصين بمتوسط مليار دولار، كما لا تغيب "إسرائيل" عن المشهد حيث شكّلت صادرات الأسلحة "الإسرائيلية" 3 في المئة من الإجمالي العالمي بين عامي 2016 و2020 ما يمثل زيادة قدرها 77 في المئة على ما كانت عليه بين عامي 2010 و2014(4)، ووجه جزء كبير من هذه الصادرات إلى الدول الإفريقية إذ زادت الصادرات الدفاعية إلى نسبة 70 في المئة بين عامي 2015 و2016 لتصل إلى 275 مليون دولار(5).

الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: نوعها ودورها وتشابكاتها

في البداية يجب أن نفرق بين نوعين من الشركات؛ النوع الأول: شركة أمنية خاصة (PSC)، والنوع الثاني: شركة عسكرية خاصة (PMC). يتمثل الفرق بين النوعين في طبيعة المهام والتخصصات، فالنوع الأول هو الشركات الأمنية الخاصة التي توفر خدمات مثل حماية مقرات السفارات والبنية التحتية والموانئ، وتمتد أيضًا لحماية المناجم ومقرات الشركات الأجنبية والعاملين فيها، كما توفر خدمات خاصة مثل حماية الأجانب. أما النوع الثاني من الشركات فهو الشركات العسكرية الخاصة والتي يبرز استخدامها في الشأن السياسي أكثر حيث توفر حماية للمسؤولين في الدول الإفريقية وتقدم الاستشارات العسكرية وتعمل على تدريب القوات المحلية سواء فرق تابعة للجيش أو الشرطة، كما توفر خدمات خاصة مثل جمع المعلومات الاستخبارية، وفي بعض الأحيان تشارك في مهام قتالية. وبصفة عامة، يمكن للشركات العسكرية الخاصة تقديم خدمات الشركات الأمنية الخاصة ولا يمكن حصول العكس.

تهتم الدول الكبرى بدعم هذه الشركات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال علاقاتها بالأجهزة الأمنية والاستخبارية ووزارات الدفاع. ويرجع هذا الاهتمام إلى انخفاض حجم التكلفة المالية والسياسية؛ فهي من جهة تمتلك مرونة عالية بقدرات عسكرية وأمنية متقدمة، ومن جهة أخرى هي لا تمثل الدولة بشكل رسمي ما يتيح للدولة مرونة دبلوماسية وسياسية.. بالإضافة إلى هذا يسعى قادة الدول الإفريقية إلى توقيع عقود مع الشركات لتوفير الأمن الشخصي لهم أو لمواجهة المتمردين.

وتتميز كل منطقة جغرافية في إفريقيا بخصائص محددة من حيث طبيعة المجتمعات والأنظمة السياسية والاقتصادية وتضاريسها، وهو ما يجعل الشركات أمام خيارات متعددة من أجل تقديم خدماتها، فعلى سبيل المثال تتميز منطقة شمال إفريقيا باستقرار سياسي نوعًا ما، باستثناء ليبيا، فيمكن أن نجد شركات الأمن الخاصة هي الأكثر انتشارًا، أما غرب إفريقيا فتوجد مشاكل متعلقة بأمن الملاحة وحركة التجارة البحرية ما يمثل فرصة لبعض الشركات للعمل في دلتا النيجر وخليج غينيا، وكذلك في سواحل شرق إفريقيا خاصة سواحل الصومال التي تنتشر فيها عمليات القرصنة.

أما في دول كليبيا وجنوب السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد والنيجر ومالي التي تعاني حكوماتها ضعفًا وعجزًا أمام حركات التمرد والجماعات المسلحة فتنتشر الشركات العسكرية الخاصة بكثافة عالية، وهو ما يجعل الأمن والحماية مطلبًا عالي التكلفة لا تستطيع شركات الأمن الخاصة وحدها أن تحققه. تتمتع تلك الشركات بعلاقات قوية بالقواعد العسكرية للدول الاستعمارية قد تتجاوز مساحة التنسيق إلى المشاركة في تنفيذ العمليات سويًا، على سبيل المثال قوات فاغنر الروسية تنتشر في العديد من الدول التي تشهد اقتتالًا ومواجهات بين الحكومات والمتمردين والثوار أو جماعات مسلحة مثل ليبيا وموزمبيق وإفريقيا الوسطى. فعقب اجتماع العسكري الليبي المتقاعد، خليفة حفتر، عام 2018، مع قيادات من الجيش الروسي، بدأ حضور قوات فاغنر على الأرض واضحًا بشكل لافت وموثق خلال عمليات حصار العاصمة الليبية، طرابلس، في أبريل/نيسان 2019، فضلًا عن تأمينها للمنشآت النفطية وحقول النفط والغاز(6). ويعد هذا المثال عيّنة على كيفية استخدام الشركات العسكرية الخاصة من قبل الدول في تنفيذ سياساتها الاستراتيجية بتكلفة أقل ماليًا وسياسيًا؛ حيث ترى روسيا أن ليبيا تمثل تموضعًا استراتيجيًا لها من أجل الوصول إلى قلب إفريقيا بسهولة والتحكم في حقول النفط والغاز التي تعتبر ليبيا أحد كبار مصدريهما إلى أوروبا ما سيمكّن روسيا

من ممارسة ضغوط على السوق الأوروبية حيث تعتمد ألمانيا على الغاز الروسي بشكل كبير، وسيمكّن روسيا من بطاقات ضغط قوية في توجيه السوق؛ وهذا ليس إلا مثالاً يمكن أن يوضح التقاطعات بين المصالح الجيوسياسية للدول والشركات العسكرية الخاصة.

كذلك يمكن أن نجد شركات أمنية وعسكرية خاصة في جنوب إفريقيا تعمل على توفير الأمن داخل الدولة نفسها في معزل عن الأجهزة الأمنية والعسكرية التابعة للدولة، بل وتمتد نشاطاتها إلى دول أخرى، على سبيل المثال شركة Executive Outcomes، وهي شركة عسكرية خاصة في جنوب إفريقيا، فرضت على حكومة سيراليون 35 مليون دولار لمدة 21 شهرًا، في حين أن وجود قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لمدة ثمانية أشهر كان سيكلف 47 مليون دولار (7). لذلك، لا نستغرب أن نرى بعض الدول والحكومات تذهب للتعامل مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بعيدًا عن المظلات الدولية التي تعتمد على حسابات معقدة سياسيًا واقتصاديًا، لذلك بات اللجوء إلى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مفضلًا من الناحيتين، الميدانية والمالية؛ إذ لا تُفرض عليها أية رقابة وتتمتع بصلاحيات عالية في استخدام العنف وهو ما يجعلها مفضلةً للأنظمة الديكتاتورية والعسكرية والانقلابية.

كشف تقرير لشبكة بي بي سي عن معلومات مهمة من جهاز لوشي فقدته أحد عناصر فاغنر في ليبيا خلال المعارك التي كان يشارك فيها مع اللواء المنشق، خليفة حفتر، غرب ليبيا خلال عمليات حصار مدينة طرابلس ضد حكومة الوفاق المعترف بها دوليًا؛ حيث كشفت المعلومات التي كانت بالجهاز عن تفاصيل دقيقة وموثقة عن الشركة، خاصة فيما يتعلق بطبيعة عملياتها التي لا تلتزم بأي معايير أخلاقية. ولعل ما قاله عضو مجلس النواب الليبي، ربيع بو راس: "إنهم لا يتنافسون على ليبيا فقط، بل أيضًا على صنع القرار الدولي في إفريقيا والعالم" وصف دقيق لطبيعة الدور الذي تقوم به الشركة في تحقيق أهداف روسيا (8). ليست فاغنر وحدها فقط، بل هناك قائمة طويلة من الشركات الأميركية والفرنسية والبريطانية والصينية والسويسرية التي تتمتع بسمعة سيئة.

تنامي الاستثمارات في المناطق غير الآمنة

إن ارتفاع استثمارات الدول في المناطق غير الآمنة يدفع الدول إلى الاعتماد على شركات عسكرية وأمنية خاصة، حتى تستطيع الدول أن تؤمّن استثماراتها وتحميها، ونقصد هنا بالتحديد الصين وفرنسا؛ إذ تبلغ -على سبيل المثال- المخاطر المتوسطة والعالية على استثمارات الصين في الدول التي تتقاطع مع مبادرة الحزام والطريق 84% (BRI) (9). نفذت الصين نحو 16 عملية إجلاء لغير المقاتلين، في جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وليبيا واليمن. ولعل ما حدث عام 2011 خلال أحداث الثورة الليبية خير مثال حيث استأجرت الحكومة الصينية ثلاث سفن سياحية و100 حافلة من اليونان لإنقاذ مواطنيها (10)، البالغ عددهم 13500 شخص، كما أن تنامي العلاقات الصينية مع الدول الإفريقية يدفع بكين إلى التعاقد مع الأمنيين لحماية استثماراتها ومواطنيها والدبلوماسيين، أغلب تلك المعاملات ستذهب لصالح الشركات الصينية المملوكة للدولة (SOEs)؛ حيث يوجد أكثر من 10 آلاف شركة صينية تعمل في إفريقيا وقرابة مليون مواطن صيني يعمل هناك. وقد حققت الشركات الصينية المملوكة للدولة قرابة 51 مليار دولار من العائدات من مشاريع الحزام والطريق وفقًا لمكتب الإحصاء الوطني الصيني. واعتبارًا من عام 2020، كانت الصين مسؤولة عن مشاريع بناء في إفريقيا أكثر من فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة مجتمعة. لدى الصين حوالي 4000 شركة أمنية مسجلة مع ما يقدر بنحو 4.3 ملايين موظف، معظمهم من أفراد الجيش والشرطة المسرّحين (11)، ما سيدفعها لاستغلال تلك القدرات في إفريقيا لاحقًا.

الاستثمار في الأمن وحده غير كافٍ

تسعى الدول الأوروبية إلى إيجاد حلول أمنية من أجل إيقاف الهجرة غير الشرعية، ويعد نموذج قوات G5 الساحل أحد تلك النماذج؛ حيث تسعى أوروبا إلى ضبط الأمن الحدودي بين الدول عبر تعزيز التنسيق بين جيوش الدول من أجل مراقبة الحدود ومواجهة المتمردين والجماعات المسلحة ووقف عمليات التهريب والهجرة غير الشرعية. لكن ورغم حجم الاستثمارات الضخمة في قطاع الأمن عند دول الساحل إلا أنها في طريقها للفشل. على سبيل المثال، شهدت مالي انقلابًا في شهر مايو/أيار الماضي، اعتقل الجيش على إثره الرئيس، باه نداو، ورئيس الوزراء ووزير الدفاع وأعلن عن تشكيل مجلس عسكري، ولا تزال حتى الآن الأوضاع في مالي

متوترة بشكل كبير، وهو ما دفع فرنسا للانسحاب من شمال مالي، وإغلاق ثلاث قواعد عسكرية في مدن كيدال، وتمبكتو، وتيسالي شمال مالي، وتقليص عدد قواتها من 5 آلاف و100 عنصر إلى نحو 2500 عنصر، وذلك في إطار خطة تنفذ خلال الفترة بين النصف الثاني من 2021 إلى بداية 2022#12a؛ وهو ما ينذر بانسحابها كما حدث مع القوات الأميركية مؤخرًا في أفغانستان(13)؛ حيث إن تكلفة بقائها أعلى من قيمة الأهداف التي تحققها من وجودها المباشر، بجانب تنامي عمليات استهداف القوات الفرنسية من قبل الجماعات المتمردة خاصة مع تراجع قوة الحكومة في فرض سيطرة فعلية على الأرض.

العلاقات بين المرتزقة المحليين والشركات العسكرية والأمنية الخاصة

هناك بُعد آخر في خارطة السلاح في إفريقيا وهو تنامي العلاقات بين الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والمرتزقة المحليين؛ حيث يمكن أن يجري توظيفهم من خلال الشركات الخاصة بأسعار أقل، ويحصر دور الشركات الخاصة هنا في الإشراف والتوجيه، فيما يخترط المرتزقة المحليون في المواجهات وتنفيذ المهام التي غالبًا ما تعتمد على تجنيد الأطفال المختطفين أو من هم دون سن 18، الخطورة هنا في هذه العلاقة هو تطور أداء المرتزقة المحليين وانتقالهم إلى تنفيذ مهام خارج حدود دولهم وقبائلهم ما يجعل من الصعب تقدير مخاطر الشركات والمرتزقة على حدٍ سواء، ويصعب حصر نطاق حضورها بل وحتى طبيعة أعمالها، وإلى جانب ذلك فإنها تكتسب خبرات فنية عالية، ما يجعل حكومات عدة عاجزة عن مواجهتها. على سبيل المثال، تقاتل مجموعات مسلحة سودانية وتشادية في ليبيا إلى جانب خليفة حفتر مثل حركة (جيش تحرير السودان)، وحركة العدل والمساواة، وميليشيات الجنجويد (قوات التدخل السريع) التي يتزعمها حميدتي، كما يمكن أن تمارس تلك القوات أدوارًا خارج إفريقيا أيضًا كما هي الحال في اليمن حيث تشارك ميليشيات الجنجويد في القتال هناك فالعامل المحرك هنا هو المال في المقام الأول.

وتوفر بعض الدول غطاءً سياسيًا للعديد من المرتزقة والمتمردين. فعلى سبيل المثال، افتتحت إسرائيل مكتبًا في تل أبيب، عام 2008، لزعيم جيش تحرير السودان، عبد الواحد نور، وتصرف له راتبًا شهريًا وتفتح له المجال العام وتدعمه في بناء علاقات مع أوروبا وهو ما يعطيه غطاءً دوليًا(14).

يشكل تعريف بعض المفاهيم جدلاً حيث يتداخل العديد من المفاهيم والتعريفات فنجد جماعات يطلق عليها متطرفة أو إرهابية أو متطرفة أو مرتزقة، دون وجود مرجعية ثابتة يمكن الإجماع عليها. ويمكن أن نقف هنا عند نقطة مهمة قد تسهم في توضيح الصورة ولو قليلاً وهي نقطة المشروع السياسي، فالجماعة المسلحة التي تنفذ إلى مشروع سياسي يمكن أن نعرّفها بجماعة مرتزقة، بينما امتلاك مشروع سياسي سواء مستند على أساس عرقي أو ديني يجعلنا نعرّفهم بمتمردين، وبين هذا وذاك يمكن أن نرصد تحولات عند العديد من هذه الجماعات سواء بدافع الحصول على المال أو بدافع السياسة أو بدافع تنفيذ أفكارهم. وفي المقابل، نجد الدول الاستعمارية تسعى لفرض مفاهيمها من أجل استخدامها كمظلة لبقائها. لكن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن الدول الاستعمارية هي من مارست الإرهاب أولاً منذ دخولها إفريقيا بشكل دموي واستعلاء عنصري.

خاتمة

إن تصاعد التنافس الدولي في إفريقيا يدفع الدول للصراع والتصادم خاصة مع تنامي دور الصين وروسيا، وهو ما قد يكون غير مرحب به من قبل فرنسا خصوصًا والاتحاد الأوروبي وأميركا عمومًا، وهو ما ينذر بارتفاع صادرات السلاح في السنوات القادمة، كما أنه يرجح أن تكون الإحصائيات الدولية حول تجارة السلاح بين الدول المصنّعة والدول الإفريقية غير دقيقة، ويرجح أنها أكبر مما هو معلن؛ إذ تعمل الدول الاستعمارية على صناعة بيئة صراع حتى تستثمره في تحقيق مصالحها وهيمنتها، كما أن ارتفاع التكلفة المالية والسياسية للقواعد العسكرية دفعها لمراجعة سياساتها والانسحاب رسميًا مقابل تطوير سياسات ناعمة تضمن مصالحها، لذلك برز استخدام مسار آخر بديل عن القواعد العسكرية وهو تعزيز دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، واستخدام المرتزقة المحليين ومددهم بالسلاح، وهو ما يخفض التكلفة المالية والسياسية، وربما تكون فرنسا مثالًا مناسبًا إذ كانت تملك نحو 100 قاعدة

عسكرية في إفريقيا عام 1960 أما الآن فقد تراجع عدد القواعد إلى خمس، لكن هذا الانسحاب لم يكن نهائياً بل تغيراً في الأسلوب فقط بحيث تبنت فرنسا نهجاً جديداً من أجل الهيمنة على القرار السياسي لمستعمراتها الإفريقية السابقة، حرصت فيه على تغيير ثقافة المجتمعات وإحلال أفكار الغرب وقيمه محلها، وهي القيم التي تتضاد مع الثقافة المحلية وتدفع لانقسام الشعوب وعودة التدخلات الخارجية بغطاء جديد وبوكالة الشركات الأمنية والعسكرية.

* شادي إبراهيم، باحث بمركز سيجا بجامعة صباح الدين زعيم.

مراجع

- (1)- Tian, Nan, Alexandra Kuimova, Diego Lopes Da Silva, Pieter D. Wezeman, and Siemon T. 1). accessed August 24, 2021: 2." (2020Wezeman. "Trends in world military expenditure, 20 <https://www.sipri.org/publications/2021/sipri-fact-sheets/trends-world-military-expenditure-2020>
- (2)- Hackett, James. *The Military Balance 2013*. Routledge, 2020. (P 324) (P333). accessed August 24, 2021: <https://hostnezt.com/cssfiles/currentaffairs/The%20Military%20Balance%202021.pdf>
- (3)- Hackett, James. *The Military Balance 2013*. Routledge, 2020. (P 465), accessed August 27, 2021: <https://hostnezt.com/cssfiles/currentaffairs/The%20Military%20Balance%202021.pdf>
- (4)- Tian, Nan, Alexandra Kuimova, Diego Lopes Da Silva, Pieter D. Wezeman, and Siemon T. 1). accessed August 24, 2021: 2." (2020Wezeman. "Trends in world military expenditure, 20 <https://www.sipri.org/publications/2021/sipri-fact-sheets/trends-world-military-expenditure-2020>
- (5)- Arie Egozi, Israeli arms exports to Africa growing, Defence Web, March 2018, accessed August 29, 2021: <https://www.defenceweb.co.za/industry/industry-industry/israeli-arms-exports-to-africa-growing/>
- (6) أحمد مولانا، شركة فاغنر الروسية: النشأة والدور والتأثير، المعهد المصري للدراسات، فبراير/شباط 2021، (تاريخ الدخول: 1 سبتمبر/أيلول 2021): <https://bit.ly/3yLAlzo>
"نص تقرير للأمم المتحدة في عام 2020 على أن الدعم اللوجستي العسكري الروسي المباشر المقدم إلى فاغنر.. زاد بشكل كبير؛ حيث رُصدت نحو 338 رحلة جوية بواسطة طائرات عسكرية روسية أُلغيت من سوريا إلى ليبيا بين 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2019 و31 يوليو/تموز 2020. وفي تقرير سري أممي صدر في مايو/أيار 2020، قال مراقبو العقوبات: إن مجموعة فاغنر الروسية لديها ما يصل إلى 1200 مقاتل في ليبيا".
- (7)- Akcinaroglu, Seden, and Elizabeth Radziszewski. "Private military companies, opportunities, and termination of civil wars in Africa." *Journal of Conflict Resolution* 57, no. 5 (2013): 795-821.
- (8)- Nader Ibrahim, Ilya Barabanov, The lost tablet and the secret documents Clues pointing to a shadowy Russian army, BBC News, 11August 2021, accessed August 24, 2021: <https://www.bbc.co.uk/news/extra/8iaz6xit26/the-lost-tablet-and-the-secret-documents>
- (9)- Chris Devonshire-Ellis, 84% Of China's BRI Investments Are In Medium-High Risk Countries, Silk Road Briefing, Jul 2020, accessed August 26, 2021: <https://www.silkroadbriefing.com/news/2020/07/02/84-chinas-bri-investments-medium-high-risk-countries/>
- (10)- Judd Devermont, China's Strategic Aims in Africa, CSIS, May 2020, accessed August 24, 2021: https://www.uscc.gov/sites/default/files/Devermont_Testimony.pdf
- (11)- Nantulya, Paul. "Chinese Security Contractors in Africa." *Carnegie-Tsinghua Center for Global Policy* (2020).
- (12) وكالة الأناضول، انسحاب فرنسا من مالي.. بين معاقبة الانقلاب ومحاولة توريث الجزائر (تحليل)، 13 يوليو/تموز 2021، (تاريخ الدخول: 2 سبتمبر/أيلول 2021): <https://bit.ly/2VqfEhu>
- (13)- Theodore Shoebat, When The French Leave Mali, Africa Will Be Another Afghanistan, Shoebat, August 2021, accessed August 24, 2021: <https://shoebat.com/2021/08/31/when-the-french-leave-mali-africa-will-be-another-afghanistan/>
- (14)- Darfur's Armed Opposition Groups, Human Security Baseline Assessment For Sudan and South Sudan, Sudan Liberation Army-Abdul Wahid (SLA-AW) and splinters, March 2011, accessed August 24, 2021: <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/archive/sudan/darfur/armed-groups/armed-opposition-groups/SLA-AW/HSBA-SLA-AW-30-March-2011.pdf>